الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

المنتدى الوطني حول ظاهرة "الحرقة"

تحت شعار

"مستقبل شبابنا... مسؤولية مشتركة"

قصر الأمم – نادي الصنوبر يومي 19 و 20 جانفي 2019

توصيات الورشة - 02 –

الإدماج الإقتصادي و الإجتماعي للشباب

بسم الله الرحمان الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين،

السيدات و السادة الحضور

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته،

لقد تم تخصيص برامج اقتصادية مهمة من طرف الدولة بغرض إعادة بعث النشاط الاقتصادي و تحفيز المؤسسات الاقتصادية الوطنية العمومية
و الخاصة مما سمح باستحداث مناصب شغل عديدةو هذا في العديد من المجالات على غرار الصناعة و الفلاحة، ضمن برنامجٍ ثري ومتنوع بادر به فخامة رئيس الجمهورية السيّد عبد العزيز بوتفليقة.

في هذا الشأن، قامت الدولة بوضع استراتيجية للدعم و الإدماج الإقتصادي لفائدة الشباب عبر مختلف الأجهزة المكيفة لمختلف الشرائح الإجتماعية المهنية و العمرية للشباب، مما سمح بخلق الآلاف من المؤسسات و مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة.

و في هذا السياق، ناقش أعضاء الورشة الثانية المخصصة لمسألة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب،العديد من المواضيع ذات الصلة بالاستفادة من هذه الأجهزة و كذا الامتيازات المترتبة عنها، بغية تحقيق إدماج امثل و نتائج أنجع لمبادرات المؤسسات الشبانيةعبر مناقشة كيفية تحقيق ولوج سلس وبلورة رؤية أوضح، و كذا انتهاج مقاربة تشاركية مدمجة رامية إلى الحد من تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية "الحرقة" لدى الفئة

الشبانيةو وضع تحت تصرفها بدائل من شأنها أن تضمن لها مستقبلا واعدا،عبر مشاركته الفعالة في بناء الوطن و فتح أمامه آفاقا من شأنها تحقيق آماله وطموحاته.

و بالنظر إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للشباب، خلص المشاركون في الورشة الثانية و بعد نقاشات مستفيضة

و متفتحة وصريحة إلى مجموعة من التوصيات التي شرفني المشاركون لأتلوها على مسامع حضراتكم:

1. إحداث مرصد وطنيمكلف بالإدماج الاجتماعي و الاقتصادي خاص بالشباب تحت وصاية رفيعة المستوى تسند له مهمة توجيه، تعبئة و مرافقة الشباب باتجاه الشبابيكالموحدة الملائمة لتطلعاتهم. و عليه فإن المرصدسيمكن من تسهيل ولوجهملكافة المؤسسات و البرامج و المشاريع التي من شانها التأثيرإيجابا على مستويات تكوينهم، إدماجهم الاجتماعي و ترقيتهم الاقتصادية و ذلك من خلال التوفيق بين كافة متطلبات و احتياجات الشباب و العروض التي تقدمها مختلف البرامج الحكومية و غير الحكومية، كما يهدف إلى :

تشكيل قاعدة معطيات اسمية للشباب و كذا البرامج الاستثمارية الحكومية و غير الحكومية،

تحقيق الوساطة بين الشباب و مختلف البرامج الاستثمارية المتاحة،

ترقية مكانة الشاب من خلال إحداث بطاقة تسمح له بالاستفادة من بعض الامتيازات في انتظار إدماجه النهائيفي الحياة العملية و الاقتصادية،

تحديد آفاق و تطلعات الشباب المتعلقةبترقيتهم و تسجيل انشغالاتهم ضمن البرامجالإستراتيجيةالمحورية للتنمية،

تركيز نشاطات الحكومة حول الإدماج الإجتماعي و الترقية الإقتصادية للشباب.

2. العملفي إطار لجنة متعددة القطاعات على تعزيز آليات الرقابة التقنية و العملية على المركبات البحرية خصوصا ما تعلق بعملية شراء و بيع المحركاتالخاصة بقوارب النزهة و الصيد.

3. تعزيز العمل بين مختلف القطاعات الوزارية من أجل التجسيد الفعال لأحكام أجهزة الدعم الإجتماعي، عن طريق إقامة قاعدة معلوماتية رقمية تتيح تقاسم أحسن الممارسات المتعلقةبرعاية الشباب.

4. وضع مخطط اتصال حكومي موحد plan de communication un(مواقع انترنات، الاشهار و الحملات التحسيسية و التوعوية ، تسيير المحتوى ....) ناجع من اجل التعريف بمختلف ميكانيزمات ادماج الشباب وانشاء المؤسسات و شروط و كيفية الاستفادة و الوصول إليها.

5. اعادة بعث ديناميكية على مستوى خلايا المرافقة و المتابعة الميدانية و التابعة لعدة هيئات عمومية على غرار وكالة التنمية الاجتماعية، خلايا الإصغاء التابعة لعدة قطاعات وزارية.

6. العمل على توحيد و تنسيق مختلف أجهزة الإدماج و ذلك عن طريق الاستغلال الأنجع للموارد العمومية المتاحة.

7. تكييف برامج التكوين مع متطلبات سوق العمل من اجل تحقيق التوازن بين العرض و الطلب مع مراعاة رغبات الشباب و ميولاتهم المهنية.

8. تحسين المناخ المقاولاتي من خلال الاعتماد على قدرة الإدارة الإلكترونية لدعم الفكر المقاولاتي الذي سيمكن من تبسيط اجراءات انشاء المؤسسات و الحصول على مختلف الرخص و الخدمات العمومية كالكهرباء و الغاز و تسهيل المعاملات البنكية و الضريبية.

9. اقتراح إنشاء شباك موحد لتوجيه و مرافقة الشباب أصحاب أفكار المشاريع الإبتكاريةلإستحداثالمؤسسات الناشئةstart-upو تفعيل دور الحظائر التكنولوجية.

10. وضع قاعدة بيانات متعلقة بالمشاريع الإبتكاريةلفائدة الشباب بين قطاعي التعليم العالي و الصناعة حتى يتسنى لهم الاطلاع عليها عند الضرورة و تبادل الخبرات و التجارب عبرها.

11. دعم الإنتاج و المشاريع الأسرية من اجل تعزيز العلاقات الأسرية و إقلاع الشباب عن فكرة "الحرقة" عبر تبني أساليب أخرى للحصول على أشكال جديدة للتمويل على غرار التمويل التعاضدي و التشاركي.

12. تشجيع التكتلات ما بين المقاولاتبغرض تشجيع تبادل الخبرات و تحسين التعلم المهني.

13. إلزامية إدراج بند خاص في دفاتر شروط الصفقات العمومية لتمكين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من نسبة 20%من مبلغالطلبيةالعمومية.

14. توجيه فئة الشباب المتسربين من المدرسة نحو تكوين مهني بما يتناسب مع ميولاتهمالمهنية من اجل تجسيد مشاريعهم المقاولاتية،

15. تكييف البرامج الجامعية و التكوينية مع متطلبات سوق العمل،

16. تثمين الخبرة المهنية المكتسبة للإطارات المتخرجة من الجامعات في إطار أجهزة الإدماج المهني بما يسمح لهم لاحقا بولوج عالم الشغل بسهولة و بصفة عمليةعن طريق تثمين دور فضاء المقاولاتية و نوادي البحث عن العمل.

17. تمويل النماذج الأولية Financement des prototypes تحت إشراف الجامعات أو تحت إشراف المؤسسات الإقتصادية مقابل الاستفادة من الاعفاءاتالجبائية.

18. احتساب فترةالإدماج المهني عند الإحالة على التقاعد،

19. تخصيص و تجهيز مناطق النشاط المصغرة التي بادر بها قطاع الداخلية لصالح المؤسسات المصغرة و الناشئة و المستفيدة من مختلف الأجهزةمع الاتجاه نحو انجاز بنايات كاملة التجهيز عن طريق الكراء.

20. وضع آليات عملية تسمح بالانتقال نحو اقتصاد الترفيه يواكب تطلعات الشباب من خلال تكثيف التظاهرات و الاحتفالات الثقافية و الدينية و الوطنية في بعدها الاقتصادي.

21. إنشاء مركز للعائدين بعد "الحرقة" يتم فيه تنمية و تعزيز الثقة في النفس وفق برنامج رياضي نفساني و إدماجهم مهنيا.

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء الورشة قد أشادوا بالمبادرة الحكيمة لمعالي السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بفتحه هذا الفضاء التشاوري لدراسة مسألة تهم المجتمع الجزائري و كل أبناء وطننا.

أشكر الجميع على كرم الإصغاء و إعارة الانتباه، و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.